

جريدة اليوم

حكم أيوديا: إنه يضمن لجميع الطوائف الدينية حرية العقيدة والإيمان والعبادة.

• تلتزم حكومة الهند بدستور الهند

(م.خ ، صفحة.10)

أصدرت المحكمة العليا في الهند حكمها على دعوى بابري المسجلة في قضية رام جانمبهومي في 9 نوفمبر 2019. وكان الحكم بالإجماع من قبل هيئة من 5 أعضاء برئاسة رئيس المحكمة العليا في الهند والقاضي بوبهند ، العدالة بهوشان ، العدالة الناظر والعدالة تشاندراشود. وكان مقعد العدالة مسلم. يستند الحكم إلى القانون وليس إلى الدين ؛ وهو تتويج لعملية قضائية طويلة الأمد.

نشأ هذا النزاع في العصور التاريخية. كان الخلاف موجودًا قبل استقلال الهند. هناك روايات تاريخية للمسافرين الأوروبيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر حول وجود النزاع. من المحتمل أن يكون أول من أشار إلى هذا النزاع هو وليام فينش ، وهو تاجر بريطاني زار الهند بين عامي 1608 و 1611. هناك سجلات قانونية لإثبات أن التماسات قد قُدمت إلى قاضي المقاطعة والمفوض القضائي في المقاطعات المتحدة في عام 1885-1886 ، عندما كانت الهند تحكمها الحكومة الاستعمارية البريطانية. في يناير 1885 ، طلب راغب داس ، الكاهن الهندوسي الذي يتأسس عبادة الأصنام على المنصة ، إذن من المحكمة لإقامة هيكل دائم فوق رام تشابوترا - وهو في الواقع معبد. عارض المتوكل (المشرف المسلم) للمسجد هذا ، في حين قال إن الموقع بأكمله (بما في ذلك chabutra / platform) ينتمي إلى المسجد ، الذي تم بناؤه حوالي عام 1528 بعد هدم معبد هندوسي موجود بالفعل. على مدى عامين ، رفض القاضي الفرعي وقاضي المقاطعة وأخيرًا المفوض القضائي الالتماس. وفي الوقت نفسه ، تجدر الإشارة إلى أنه في مارس 1886 كتب قاضي المقاطعة شامبييه: "من المؤسف للغاية أنه كان ينبغي بناء مسجد على أرض يقدها الهندوس خصيصًا ، ولكن بما أن هذا الحدث وقع قبل 356 عامًا ، فقد فات الأوان الآن لمعالجة التظلم".

بعد استقلال الهند في 23 ديسمبر 1949 ، بين الساعة 2:00 والساعة 3:00 ، تم نقل الأصنام من المنصة إلى الخارج داخل المسجد / الضريح. بعد هذا ، تقوم إدارة الدولة بإرفاق العقار ، وتم تعيين قاضي المقاطعة في جهاز الاستقبال. فرضت دائرة الشؤون البلدية المادة 145 من قانون العقوبات الهندي ، والتي تحظر "الانضمام أو الاستمرار في التجمع غير القانوني ، مع العلم أنه قد أمر بالتفرق". توقف العبادة ، مع الأصنام داخل المبنى. طالبت كل من الجماعات الهندوسية والإسلامية الضريح. يتعين على قاضي المقاطعة الآن الفصل في: "من هو الطرف الذي كان بحوزته السلمية للمبنى قبل شهرين من الحدث؟" في يناير 1950 ، رفع جوبال سينغ فيشراد ، وهو ناشط هندوسي ، دعوى أمام محكمة مقاطعة فايز آباد (فايز آباد هي المنطقة الإدارية التي تقع داخلها مدينة أيوديا). حلت هذه القضية القانونية محل النزاع المعلقة أمام قاضي المقاطعة منذ صباح 23 ديسمبر 1949. وأصبحت هذه أول دعوى من "دعوى الملكية" الأربعة - لتحديد من يملك حق الملكية.

في عام 1959 ، ذهب نيرموخي أخارا ، وهو أمر من الرهبان الذين كانوا يتمتعون بحق العبادة في رام تشابوترا منذ خمسينيات القرن التاسع عشر وقدموا الشكوى الأصلية إلى قاضي المقاطعة في عام 1949 ، إلى المحكمة مطالبين بملكية العقار. وبالمثل ، في عام 1961 ، رفع مجلس الأوقاف السنني المركزي قضية مماثلة ، مطالبًا بملكية العقار نيابة عن المسلمين. في عام 1989 ، رفع Deoki Nandan Agarwal ، وهو قاض متقاعد ، قضية الملكية النهائية في نزاع Ayodhya أمام محكمة الله آباد العليا نيابة عن الإله الذي كان يمثله كيان قانوني. لقد فعل ذلك بصفته "الصديق التالي" للإله رام لالا. من هنا أصبح رام لالا فيراجمان المنافس الرابع للأرض المتنازع عليها. تم تجميع قضايا أيوديا الأربعة كدعوى ملكية وتم نقلها إلى قاعة لكانو بمحكمة الله آباد العليا.

في أعقاب عملية هدم مسجد بابري (القضية قيد تحقيق جنائي منفصل ، وتستمر العملية القانونية ؛ علاوة على ذلك ، ليس للقضية صلة بالحكم الصادر عن المحكمة العليا في 9 نوفمبر 2019) ، في

6 ديسمبر 1992 ، حكومة اتحاد الهند مررت "اقتناء بعض المناطق في قانون أيوديا" في عام 1993 ، وتولى ملكية مجمع Ramjanmabhomi / Babri Masjid. الأرض المستحوذ عليها من قبل الحكومة:

(I) مساحة 60 قدمًا في 40 قدمًا ، حيث وقف الضريح حتى 6 ديسمبر 1992 ؛ (II) مساحة 0.313 فدان هي المنطقة المتنازع عليها الأساسية - بما في ذلك المسجد ، ورام تشابوترا / المنصة ، وسيتا راسوي ، وهي موقع ديني آخر ؛ (III) الأرض القريبة من المنطقة المتنازع عليها التي حصلت عليها حكومة ولاية أوتار براديش في عام 1991 وتضم مجمع ماندير مسجد أوسع ؛ و (IV) المنطقة القريبة من المنطقة المتنازع عليها وحولها.

كان منطوق الحصول على هذه المساحة الكبيرة من قبل الحكومة هو أنه في حال قررت المحاكم عدم وجود أي معبد على الإطلاق ، وبالتالي فإن المسجد بحاجة إلى إعادة البناء ، فإن ملكية الحكومة للأراضي المحيطة ستنجح ضمان الوصول دون قيود.

في عام 1994 ، في أعقاب الطعون المقدمة ضد "اقتناء بعض المناطق في قانون أيوديا" المرفوعة في المحكمة العليا ، حكمت أنه رغم أن القانون كان عمومًا دستوريًا ، فإن الحكم المحدد الذي حل جميع دعاوى الملكية كان غير دستوري. وبالتالي ، فقد تم إحياء الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة العليا في الله آباد. في عام 2003 ، أكدت المحكمة العليا مرة أخرى أن الأرض خارج المنطقة المتنازع عليها هي ملك مطلق لحكومة الاتحاد. ومع ذلك ، أضافت أنه لا يمكن للحكومة تسهيل أي نشاط ديني على هذه الأرض - أو نقل أي جزء من هذه الأرض إلى أي شخص آخر (مثل الثقة الدينية) - حتى يتم البت في دعوى تحديد ملكية المنطقة المتنازع عليها الأساسية.

في عام 2003 ، طلبت محكمة الله آباد العليا من هيئة المسح الأثري في الهند (ASI) المساعدة في تحديد ما إذا كان موقع مسجد بابري قد استضاف سابقًا مبنى آخر. في 12 مارس 2003 ، بدأ فريق من ASI أعمال الحفر. تم اختيار علماء الآثار والمسؤولين والعمال بعناية لتمثيل عدد متساو من الهندوس والمسلمين. أثبتت ASI أن البنية الموجودة مسبقًا والتي تدل على البقايا هي تلك السمات المميزة التي تم العثور عليها المرتبطة بمعابد شمال الهند ، والتي لم تكن إسلامية ، وتكمن وراء البنية المتنازع عليها.

في 30 سبتمبر 2010 ، أصدرت محكمة الله آباد حكمها بتقسيم المنطقة المتنازع عليها إلى ثلاثة: (I) الثلث إلى Nirmohi Akhara ، بما في ذلك Ram chabutra و Sita Rasoi ، وكلاهما مرتبط بها تقليديًا ؛ (II) ثلث إلى رام لالا Virajman ؛ و (III) ثلث مجلس الأوقاف السنني

قُدّم استئناف ضد الحكم ، ووجه الأمر إلى المحكمة العليا. كما ذكرنا سابقًا ، أصدرت المحكمة العليا الحكم في 9 نوفمبر 2019. واستند الحكم على القانون وليس إلى الإيمان. يتمثل الحكم فقط في تحديد بدلة الملكية (أي ملكية) الأرض في أيوديا (1482 قدم مربع) التي يقع عليها الهيكل. كان العنوان لصالح RAM LALLA VIRAJMAN. رأت المحكمة أن RAM LALLA VIRAJMAN هي كيان قانوني وفقًا للقانون الهندي وسيتم تسليم العقار إلى صندوق ائتمان ، شكلته الحكومة المركزية في غضون ثلاثة أشهر ، سيقوم ببناء الهيكل ؛ وسيتم تخصيص أرض بديلة بمساحة 5 أفدنة إلى SUNNI WAQF BOARD لبناء مسجد في أيوديا.

القضية هي في الأساس مسألة داخلية للهند والتي وثقت أساسًا تاريخيًا جيدًا يعود تاريخه إلى الهند ما قبل الاستقلال. هذه قضية قانونية تتعلق بدعوى الملكية المتعلقة بملكية الأرض وتمت معالجتها من قبل المحكمة العليا في إطار الدستور وروح القانون حيث تم الاستماع إلى جميع الأطراف بصبر. إن استقلالية المحكمة العليا ، التي تتمتع بسجل حافل ، هي بنية أساسية في الدستور الهندي وغير قابلة لأي تعديل.

أقر برلمان الهند قانون أماكن العبادة (الأحكام الخاصة) لعام 1991 ، والذي يحظر أي تغيير في الطابع الديني والطائفة لأماكن العبادة ، والتي كانت موجودة في تاريخ استقلال الهند ، في 15 أغسطس 1947. هذا القانون فعل لا تشمل النزاع على اللقب لبابري مسجد رام Janambhoomi. وبالتالي ، ظلت هذه القضية في مجال القضاء الهندي. لا يمكن تطبيق الحكم الحالي على أي مسائل تتعلق بأماكن العبادة في الهند كأسبقية مخالفة لقانون البرلمان لعام 1991.

تجدر الإشارة إلى أن حكومة الهند ملتزمة بدستور الهند الذي يضمن لجميع الطوائف الدينية المساواة في حرية العقيدة والمعتقد والعبادة بموجب المادة 25 (1) من الدستور الهندي (الحق في حرية الدين). ناشدت الأصوات البارزة في الحياة العامة (بما في ذلك مجلس قانون الأحوال الشخصية لعموم الهند) على المواطن أن يحترم الحكم ويحافظ على الهدوء. ورحب أعضاء من مختلف الأحزاب السياسية بما في ذلك المؤتمر الوطني الهندي بالحكم وأعربوا عن أملهم في أن يحل هذا النزاع القديم. وقال رئيس وزراء الهند ، في أعقاب الحكم ، إن القرار يحل القضية القديمة التي استمرت لعقود طويلة وليس هناك نصر ولا هزيمة لأي شخص. دعى رئيس الوزراء الى الوئام والأخوة والصداقة والوحدة والسلام بين جميع الهنود ودعا إلى تعزيز روح القومية.